كـــــلام آخـــــر

كوستر الحكم

■ يوسف المحمداوي

ما يحدث في العاصمة بغداد وغيرها من المحافظات من انتشار لعدوى الاحتجاج، يعد أمراً طبيعياً ووارداً لكونها نتيجة حتمية لواقع مزر يعيشه المواطن، فضلا عن الحافز المجاني الذي قدمته له التظاهرات المليونية التي تجتاح البلدان العربية بعد أن أتت بثمارها في تونس ومصر.

السؤال المفترض طرحه قبل موافقة التسجيل بقوائم تلك التظاهرات، ما هي أهم مطالبنا؟ وما الذي نريده؟، وإذا كان مبتغى البعض تحقيق ما حصل في تونس والقاهرة، فهو أمر خطير ويتطلب منا الوقوف عنده والتمعن بدراسته، لما له من تداعيات مجهولة قد تكون عواقبها أكثر وبالا على ما نعانيه ونعيشه الآن، خاصة ونحن نفتقد للسلطة البديلة في حالة تحقيق الغايات التي أثمرت عنها انتفاضتي تونس ومصر. والسبب بعدم توفر البديل لقيادة البلد، لاستقتال جميع من فاز بالانتخابات الأخيرة على ركوب عجلة الحكم وإلغاء أية ملامح معارضة داخل السلطة التشريعية.

وقبل الدخول في دوامة القلق المشروع من آثار غياب البديل علينا التدقيق في أسبابه.

كلنا يتذكر حالة التفاؤل التي استوطنتنا بعد ظهور نتائج الانتخابات التي أفرزت عن أرقام متقاربة بين القوائم المتنافسة، واستبشر المجتمع خيرا لعدم وجود قائمة متفردة بقيادة البلد، فتجدنا آمنا أن هناك ثمة مشهد سياسي جديد سيقود البلد بمراكب الديمقراطية الحقة صوب الشواطئ الآمنة.لكن الذي حدث بعد طول مخاض من الحوارات المكشوفة والمستورة، أن أعطت المحكمة الدستورية الحق في تشكيل الحكومة إلى القائمة الأكثر عددا المشكلة تحت قبة البرلمان، وليس القائمة الأكثر عددا بعد إعلان النتائج، وهذا ما جرد القائمة العراقية من حق تشكيل الحكومة ومنح التحالف الوطني المكون من دولة القانون والائتلاف حق القيام بذلك، وبدلا من ان تتجه القائمة العراقية صوب مقاعد المعارضة وهذا ما كنا نتوقعه ونتمناه، اتجهت وللأسف صوب الجلوس على طاولة عقد الصفقات التي تبلور منها،حصد غنائم المكاسب والمناصب، كعودة المجتثين من قبل هيئة المساءلة والعدالة وحصولهم على مقاعدهم النيابية، بل ودفع البعض منهم إلى السلطة التنفيذية، ليصبح عدو الأمس ولي حميم، ومن ثم استحداث مؤسسة جديدة لقيادة البلد لا تقل شأنا وامتيازا عن السلطة التنفيذية، والتي ما تزال مثار جدل ونقاش مهندسي الصفقة الواقعة خارج جغرافية الدستور.

وأكاد اجزم أن اغلب المتنافسين على مقاعد السلطة هم الآن في مركب التمني للعودة إلى الماضي القريب، أي إلى فترة ما قبل انطلاق الاحتجاجات والتظاهرات في الشارع العراقي، للجلوس على مقاعد المعارضة الذي ستدفع بهم إلى موقع البديل لمطالب تظاهراتنا أن كانت شعاراتها وهتافاتها مماثلة لما تردده الاحتجاجات التي يفور بها الشارع العربي، ولكن للأسف كلهم آثروا ركوب عجلة القيادة التي أرادوها على شكل سيارة (كوستر) ولكن ليس بالشكل المألوف والمعروف، وإنما بشكل (كوستر) بالعرض وليس بالطول كما هو مصمم لأي عجلة لنقل الركاب، ليتسنى لجميع الساسة الجلوس في مقدمة عجلة الحكم ، متناسين أن تصميم الـ(كوستر) بهذا الشكل يجعلها غير قادرة السير في شوارع وأزقة البلد، وبالتالي يحرم حكومة الشراكة الوطنية من الاطلاع على الواقع الذي نعيش، وصناعتها بهذا الشكل سيحرم أيضا المحتجين من تحديد وجهة الشعار (ارحل) ، لكون الجميع واقصد الساسة يتحملون مسؤولية ما حدث، لكونهم يجلسون في مقدمة عجلة الإبادة عفوا القيادة. وبالإضافة إلى غياب البديل، هو عدم ضمان انحراف البلد باتجاه دولة تحكمها الميليشيات المسلحة، التي ستقود البلد بعد صراعات طويلة إلى مرحلة التقسيم وفق مكوناته، وهذا ما لا يرتضيه أي عراقي شريف، وعليه يجب أن تكون احتجاجاتنا بحدود إصلاح النظام وليس إسقاطه، من خلال مطالب مشروعة تتلاءم مع الواقع، وأولها كما يقول المفكر العظيم الذي رفض ذكر اسمه: تغيير قانون الانتخابات الذي كان السبب الرئيسي في تكرار بعض الوجوه حديثة العهد بالسياسة، والتي هي سبب رئيسي لما نحن فيه، وللمتظاهرين أقول (من يطارد عصفورين يفقدهما معاً).

ذي قار تشهد أربع تظاهرات غاضبة.. أدت احداها الى مواجهات مع الشرطة

جانب من التظاهرات أمس

□ الناصرية / حسين العامل

ضمن سلسلة التظاهرات والفعاليات الاحتجاجية التي شهدها محافظة ذي قار مؤخرا تظاهر صباح أمس الأربعاء المئات من المواطنين في مدينتي الدواية والفهود ومركز مدينة الناصرية وذلك في أربع تظاهرات مطلبية تدعو إلى تحسين الخدمات ومحاربة الفساد وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

وشهدت مدينة الفهود المتاخمة لأهوار الناصرية ٦٥ كم شرق الناصرية تظاهرة مطلبية صباح الأربعاء ضمت المئات من سكان الناحية الغاضبين على تردي الخدمات وسوء الإدارة وتفشي الفساد في الناحية المذكورة وقد شهدت التظاهرة مواجهات بين الشرطة والمتظاهرين الذين قام عدد منهم برشق مبنى المجلس البلدي بالحجارة ما أدى ذلك إلى وقوع عدد من الإصابات بينها خمسة من عناصر الشرطة.

ونقلت شبكة أخبار الناصرية المحلية عن احد شهود العيان قوله إن خمسة عناصر من الأجهزة الأمنية بينهم ضابط برتبة عميد، أصيبوا بجراح مختلفة نتيجة رشقهم بالحجارة من قبل بعض المتظاهرين المتجمعين أمام مبنى المجلس البلدي في مدينة الفهود مؤكدا نقل أربعة منهم إلى المستشفى لتلقي العلاج .

ومن جهة أخرى انطلقت تظاهرة مطلبية مماثلة في ناحية الدواية ٦٠ كم شمال الناصرية تطالب بتحسين الخدمات وفرص عمل للعاطلين وقد تجمع مئات المتظاهرين ، أمام المجلس البلدي في الناحية المذكورة رافعين شعار "نفط الشعب للشعب مو للحرامية" .كما طالبوا بالحد من تدهور الخدمات والكهرباء والواقع الاقتصادي في المدينة المذكورة.

وفي السياق ذاته تظاهر المئات من منتسبي شركة أور العامة للصناعات الهندسية أمام مجلس محافظة ذي قار مطالبين باحتساب سنوات الخدمة والراتب للمفصولين السياسيين في الشركة المذكورة.

وقال احد المتظاهرين للمدى: إن المفصولين السياسيين الذين تمت إعادتهم للخدمة في الشركة بقرار حكومي سابق، صدر قرار آخر بحقهم العام الماضي حرمهم من مدة الخدمة التي احتسبت لهم سابقا كما نص القرار على إعادة المرتبات التي تقاضوها طيلة السنوات الماضية.

فيما قال متظاهر آخر إنه عاد للخدمة منذ سبع سنوات ويتقاضى راتب تحتسب فيه سنوات الفصل، إلا إن القرار الأخير ألغى مدة الفصل وجرى احتساب راتبه وفق السنوات السبعة فقط التي أعيد فيها للخدمة مشيرا إلى حجم الأضرار التي تعرض لها هو وزملاؤه من جراء تطبيق القرار المذكور.

ومن جانب آخر تظاهر العشرات من منتسبي جامعة ذي قار أمام مبنى مجلس المحافظة ، للمطالبة بتخصيص قطع أراضي سكنية لهم.

وقال احد المشاركين بالتظاهرة للمدى أمس: إن التظاهرة جاءت للمطالبة بتفعيل مشروع السكن الجامعي الذي خصصت له الأراضي في موقع الحامية الذي كان يستخدم في السابق لأغراض عسكرية، مشيرا إلى توقف العمل بالمشروع في الوقت الحاضر.

هذا وقد طالب المتظاهرين بتشكيل لجنة من مجلس المحافظة وهيئة الاستثمار للتحقيق في أسباب توقف المشروع كما طالبوا بتخصيص قطع أراض لمنتسبي وأساتذة جامعة ذي قار.

وكانت محافظة ذي قار قد شهدت خلال الأسبوع الحالي سلسلة من التظاهرات المطلبية وفي قطاعات متعددة تطالب بتحسين مستوى الخدمات ومكافحة الفساد وتامين فرص العمل للعاطلين فضلا عن تحسين واقع الكهرباء ومفردات الحصة التموينية.

استهجان من قرار منح مجالس المحافظات صلاحيات البت في طلبات التظاهر

□ ميسان / رعد الرسام

عد ناشطو المجتمع المدني في ميسان قرار الحكومة المركزية القاضي بتخويل مجالس المحافظات صلاحيات منح التراخيص الخاصة بتسيير المظاهرات وحسب تقييمها للحال، بأنها محاولة لإفراغ المادة الدستورية الثامنة والثلاثين من محتواها، بحسب وصفهم، مشيرين إلى أن المادة ٣٨ من الدستور العراقي التي نصت على صيانة الحريات العامة وتضمنت فقراتها حرية الرأي والأعلام والتجمعات والتظاهر السلمي، لم تتضمن أية إشارة إلى وجوب أخذ الأذن من السلطات الحاكمة للقيام بالتظاهر أو الاعتصام. جاء ذلك خلال الندوة التي دعت لها رابطة ثقافة الحوار بالتعاون مع منظمة ناس في حاجة وحضرها حقوقيون وأعضاء سابقون وحاليون من مجلس المحافظة لتسليط الضوء على المادة ٣٨ من الدستور ، حيث اجمع الحاضرون على أن من أهم أسباب الاحتقان الشعبي واتساع التظاهرات في عموم مناطق العراق هو تردي الخدمات واستشراء الفساد المالي والإداري و ارتفاع حجم البطالة والتضييق على الحريات العامة، وعلل احد الناشطين أسباب اندلاع التظاهرات التي تشهدها مدن العراق بانعدام مؤشر استجابة السلطات المسؤولة لصيحات الجمهور عبر وسائل الأعلام طيلة السنوات الماضية وتشكيهم من انعدام الخدمات والتضييق على الحريات الشخصية والعامة وقال ناشط آخر "إن بعض المسؤولين يفكرون بطريقة ساذجة حيث يعتقدون أنهم محصنون ضد التظاهر كونهم منتخبين من قبل الشعب، متجاهلين أن انتخابهم بمثابة عقد بينهم وبين الناخبين لتحقيق البرامج التي روجوا لها خلال قبل الانتخابات ولم يطبقوا منها شيئا وهذا يعني أنهم أخلوا بواجباتهم ونقضوا هذا العقد ومن حق الناخبين المطالبة بتنحيتهم ومحاسبتهم".

من جهته علق أحد الحقوقيين المشاركين في الندوة على قرار الحكومة بمنح مجالس المحافظات صلاحية البت في طلبات التظاهر بالقول: "مضمون القرار مخالف للمنطق ، فكيف يعقل أن يستأذن الجمهور مجلس المحافظة أو سلطاتها التنفيذية لكي يتظاهر ضد تقصيرهما في أداء مهامهما! وإن افترضنا حصول الموافقة فحتما سيتم وضع مجموعة من الشروط التعجيزية على مقدمي طلب التظاهر مثل المسؤولية عن الأضرار التي قد تنجم خلال التظاهرة أو الصدام مع قوات الشرطة، ثم من يضمن ألا تقوم جهات حكومية نافذة بزج عناصر موالين لها مع المتظاهرين بهدف تخريب التظاهرة عبر القيام بتلك الأعمال؟"

وفيما أكد عضو مجلس المحافظة سعدون العكيلي إلى أن تظاهر الجمهور للمطالبة بحقوقه مكفول دستوريا، أردف بالقول "أن ما شهدته بعض الدول العربية من تظاهرات واعتصامات لا ينطبق على العراق".

هذا وشهدت الندوة اتهامات وجهها عضو مجلس محافظة سابق لأعضاء المجلس الحاليين بتلقي رشا من أحدى شركات توريد السيارات وتقبل بعض الأعضاء لهدايا عينية عبارة عن قطع أراض وسيارات من مواطنين منتفعين".

تظاهرتان في بابل تطالبان بتحسين الخدمات ومكافحة الفساد المالي

□ بابل / إقبال محمد

تظاهرت جماهير محافظة بابل أمس الأربعاء وسط إجراءات أمنية غير مسبوقة حيث نزلت للشوارع قوات مكافحة الشغب وقوات وأفواج الطوارئ وكذلك اعتلى البنايات المحيطة بساحة الاحتفالات مجموعات من قوات مكافحة الشغب من اجل كل ذلك من اجل حماية المتظاهرين وحماية أملاك ودوائر الدولة.

وأشار الشيخ غازي الجريان إلى أن العجب كل العجب من سكوت الدولة والبرلمان على إصدار قانون ينظم مجالس الأقضية والنواحي إذ إن جميع أعضاء هذه المجالس جاءوا من غير انتخاب ونفضل إلغائها أصلا وإنشاء بدلها مجلساً يطلق عليه مجلس الإعمار في كل حي وقرية برئاسة مدير الوحدة الإدارية وقبل هذا وبعد ذاك النسيان والتناسي لسن قانون التقاعد فلا زال المتقاعد يعيش الحرمان وعدم الإنصاف فباسم المحرومين والمظلومين والوطنين والشرفاء وأضاف: نناشد الحكومة المحلية ونطالب الحكومة المركزية للاستجابة إلى مطالبنا ومقترحاتنا المشروعة.

وقال صلاح حكيم هاتف احد المتظاهرين: في الوقت الذي تتزايد فيه ميزانية وزارة الكهرباء وترتفع مرتبات موظفيها دون غيرهم بحجة الخطورة جنينا من ذلك انقطاعاً مستمراً للتيار الكهربائي وكذلك الأخرى قرينتها وزارة النفط فنسمع بارتفاع سعر البرميل إلا أن ذلك لم يدخل الفرحة على قلوبنا لأننا نعاني من أزمة مصطنعة للنفط الأبيض فصرنا نعيش كانسان بدائي يفكر كيف يوفر وقوداً يطهو به طعامه، وبالنسبة لابتكار الهيئات فهي الطامة الكبرى للفساد ومنها هيئة النزاهة وهيئة الملكية وهيئة الحج وهيئات لا مجال لحصرها فما زادت هذه الهيئات الفساد إلا فساداً وليكن مثالنا عن هيئة النزاهة فجميع أعضائها هم أولاد واشقاء المسؤولين فعلى من يتنزهون ؟؟ ولم تنتبه الدولة لشريحة مظلومة قهرها صدام إلا وهم أفراد الجيش وقوى الأمن الداخلي وموظفو وعمال وزارة البلديات فهذه الوزارات لازالت تعاني من انخفاض الرواتب لمنتسبيها.

وجاء في بيان للمتظاهرين حصلت عليه المدى أمس حول مطالب التظاهرة الأولى: الحل الفوري لمجلس محافظة بابل والدعوة لانتخابات مبكرة وتحسين واقع الكهرباء ورفض التسعيرة الجديدة للكهرباء وتوفير مفردات البطاقة التموينية وتحويلها من وزارة التجارة إلى مجالس المحافظات وإشراك غرفة التجارة لتوريدها وتعديل قانون التقاعد (السيء الصيت) الذي سنته مجموعة من مستشاري النظام السابق الكبار السن الذين هم الآن مستشارين في وزارة المالية وإخراج الموظفين الذين تبلغ خدمتهم ٢٥ سنة وبعمر ٥٥ سنة براتب ٨٠٪ من الراتب الاسمي والحد من التعيينات التي تتم عن طريق الأحزاب أو (الواسطات) وتشكيل مجلس خدمة في محافظة بابل برئاسة المحافظ لغرض إجراء التعيينات لان اغلب دوائر الدولة تعين الأقرباء فقط وتحسين وضع الخدمات والإسراع بانجاز شبكة المجاري واكساء الطرق ومحاسبة المقصرين من المقاولين والشركات ومحاسبة المفسدين من المسؤولين السابقين الذين أهدروا المال العام وإحالتهم للقضاء.

وفي السياق ذاته طالبت نقابة المعقبين والدلالين خلال تظاهرة ثانية أمام ضريبة بابل بإقالة مدير هيئة ضرائب بابل من منصبه كونه السبب الرئيسي لزيادة وتحميل المواطنين الاعباء الضريبية واعفاء الموظفين الفاسدين وتنظيف دوائر الدولة منهم والغاء الضوابط التي انفردت بها هيئة ضرائب بابل بإعدادها وصياغتها وفرضها على بقية الدوائر دون الأخذ بنظر الاعتبار الظروف المعيشية للمواطنين والعبء الضريبي الذي ينشأ بزيادة تقدير قيمة العقارات والطلب من مجلس المحافظة بمفاتحة الحكومة المركزية والبرلمان لأعداد مشروع قانون جديد للضريبة يحقق التكافل ويضمن حقوق المكلف والدولة المالية وكذلك إلغاء الإجراءات الروتينية غير المبررة في دائرة الضريبة في انجاز المعاملات والتي تثقب كاهل المواطن سواء في شعبة الأراضي أو الشعب الأخرى فيها حيث يبلغ عدد تواقيع الموظفين أكثر من ٢٠ توقيعا.

ورفع المتظاهرون شعارات تطالب بتحسين الخدمات ومكافحة الفساد الإداري والمالي وإحالة المقصرين والسراق إلى المحاكم وزيادة رواتب المتقاعدين إضافة إلى شعارات تؤكد على أن التظاهرات سلمية وديمقراطية ولا تمس ممتلكات الدولة.

وكان عدد من أعضاء البرلمان عن محافظة بابل والمحافظ سلمان الزركاني وعدد من اعضاء مجلس المحافظة التقوا المتظاهرين في مبنى المحافظة ووعدوهم بسرعة تلبية المطالب الآنية التي تستطيع الحكومة المحلية تلبيتها وإحالة باقي المطالب إلى العاصمة بغداد للنظر فيها من قبل الحكومة والبرلمان مؤكدين أن مجلس النواب يسعى إلى تحقيق الكثير من المطالب من خلال التشريعات التي يعمل على إصدارها والموازنة المالية التي ستنعش المشاريع في الكثير من المحافظات.

وقال النائب علي شاكر شبر للمدى أمس: أن التظاهر حق طبيعي ومكفول دستوريا ونحن مع التظاهر ومع إبداء المواطنين آرائهم ومطالبهم حتى نسعى لحلها قدر المستطاع وبشرط أن تكون التظاهرات سلمية بعيدة عن إتلاف المال العام وبعيدة عن العنف وأتمنى أن تستمر هذه التظاهرات لتحقيق مطالب المواطنين.

وشاطره الرأي النائب عواد محسن العوادي بقوله: نحن مع التظاهرات السلمية التي تطالب بحقوقها والتي تحافظ على ممتلكات الدولة لان الشعب هو المراقب وهو الحكم على ما تقوم به الحكومة المركزية والحكومة المحلية وان التظاهرات ستكون دافع قوي لمراقبة إعمال الحكومة وتحقيق مطالب الشعب وهي الأمل في تشخيص السلبيات وإيجاد الحلول لمعالجتها وأنا بصفتي نائب عن محافظة بابل سألتقي بالمتظاهرين ومعرفة مطالبهم ورفعها لمجلس النواب .

وأشار عضو مجلس محافظة بابل حسان محرج إلى أن التظاهر السلمي حق كفله الدستور العراقي وأتمنى أن تكون التظاهرات بعيدة عن التخريب والهجوم على ممتلكات الدولة لأنها أموال عامة ونحن مع المتظاهرين نحس بهم ونعمل على إيجاد الحلول الناجحة بمطالبهم لذا أدعو أبناء محافظة بابل إلى تشكيل هيئات رقابية شعبية متخصصة للأشراف والرقابة على عمل الحكومة المحلية المجلس منها والمحافظة ولهم الحق بحضور جلسات المجلس وتقييم أدائه وتقييم كل عضو من أعضاء المجلس على حدة وكذلك تقييم الكيانات والكتل السياسية المشكلة للحكومة المحلية مشيراً إلى أن هذه اللجان لها الحق بالاطلاع على حسابات المجلس ولجان المجلس واعتقد أن هذه العملية لو تمت سوف تعمل على تحسين أداء الحكومة المحلية نحو الأفضل.

ومن الجدير بالذكر أن مجلس محافظة بابل بجلسته الأخيرة يوم ٢/٢٢ تدارس الوضع الأمني في المحافظة والمظاهرات التي المقرر إجراءها يوم أمس الأربعاء والجمعة وكلف محافظ بابل باعتباره رئيس اللجنة الأمنية باتخاذ كافة الإجراءات لحماية المتظاهرين وحماية ممتلكات الدولة وكان مدير حماية المنشآت قد قدم طلباً لمجلس المحافظة بتعطيل أعمال المصارف يوم أمس الأربعاء بسبب التظاهرات وخوفاً على ممتلكات المصارف لقلة أعداد حماية المنشآت في تلك المصارف.

جمهورية العراق / محافظة المثنى
دائرة العقود الحكومية - قسم التعاقدات
ملحق لمناقصة رقم (١٢) - إعلان للمرة الأولى

العدد: ٢١٩
التاريخ: ٢٠١١/٢/٢٢

لاحقا لإعلاننا المرقم ١٤١ في ٢٠١١/٢/٦ (إعلان للمرة الأولى لمناقصة رقم/١٢) الخاص بالمشاريع التابعة لمديرية ماء المثنى ضمن مشاريع الخطة الاستثمارية للمحافظة لعام ٢٠١١ المنشور في صحيفة الصباح بعددها المرقم ٢١٧٩ الصادر في يوم السبت الموافق ٢٠١١/٢/١٩ وصحيفة الدستور بعددها المرقم ٢١٥٢ الصادرة في يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/٢/٤ وصحيفة المدى بعددها المرقم ٢٠٤٣ الصادر في يوم الاثنين الموافق ٢٠١١/٢/١٤ والذي ورد فيه إن تاريخ غلق المناقصة يوم الخميس الموافق ٢٠١١/٢/٢٤ ولعدم تحقق الحد الأدنى لمدة إعلان المناقصة المحددة بعشرة أيام من تاريخ آخر نشر للإعلان بسبب تأخر النشر في صحيفة الصباح اقتضى التنويه بتمديد موعد الغلق ليكون آخر موعد لقبول العطاءات الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الخميس الموافق ٢٠١١/٣/٣ في مقر دائرة العقود الكائن ضمن مبنى المحافظة وذلك لكثرة وأهمية المشاريع المعلن عنها في المناقصة وتحقيق العدالة بين المتنافسين وإعطاءهم الوقت الكافي للتقديم.

إبراهيم سلمان الميالي
محافظ المثنى
٢٠١١/٢/٢٢

صيغة إعلان

وزارة الصناعة والمعادن/ دائرة الإشراف والرقابة على الصناعات الهندسية
شركة أبن ماجد العامة – البصرة
م/نشر إعلان المناقصات المبينة أدناه بتجهيز مواد تصنيع كرفانات

٢/م/ب ن م/٢٠١١ موضوعها تجهيز (بلوك خشب، كاربد (pvc) نوع (LG) كوري الأصلي وحديد زاوية المنيوم) ٣/م/ب ن م/٢٠١١ موضوعها تجهيز (مقاطع حديد وأنابيب مختلفة القياسات) ومن مناشئ عالمية معتمدة ٤/م/ب ن م/٢٠١١ موضوعها تجهيز(سندويج بنل فوم سمك ٧٥ ملم) ومن منشأ إماراتي او كويتي

٥/م/ ب ن م/٢٠١١ موضوعها تجهيز ونصب أجهزة تكييف منفصلة (سبلت) ٢ طن جداري نوع باناسونيك او كونكا

(محلية/الإعلان الأول)

تدعو شركة أبن ماجد العامة المجهزين من ذوي الخبرة والاختصاص للاشتراك في المناقصات المحلية المبينة في الجدول أدناه، ومراجعة مقر الشركة في محافظة البصرة – قرب مجسر ساحة سعد للحصول على أوراق المناقصة لقاء مبلغ قدره (٥٠٠٠٠) فقط خمسون ألف دينار غير قابل للرد وتودع العطاءات في صندوق العطاءات في مقر الشركة بموعد أقصاه نهاية الدوام الرسمي ليوم الغلق المبين أدناه وعلى أن:

– يقدم العطاء بثلاث ظروف مختومة ومثبت عليها اسم الشركة ورقم المناقصة واسم المادة، الأول فني والثاني تجاري والثالث يحتوي على المستمسكات المطلوبة وتشمل:

× شهادة تأسيس الشركة أو هوية تصنيف المقاولين مجددة ونافذة لهذا العام.

× تأمينات أولية بنسبة ١٪ من مبلغ المناقصة بصك مصدق أو خطاب ضمان من مصرف عراقي معتمد أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض الصادرة عن الحكومة العراقية على أن تستكمل باقي نسبة الـ ٥٪ عند رسو المناقصة.

× كتاب براءة الذمة من الهيئة العامة للضرائب لسنة ٢٠١١.

× وصل شراء المناقصة.

– الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

– يتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان.

– المنشأ: التجهيز من مناشئ عالمية معتمدة.

تدعو الشركة كافة المشاركين لحضور المؤتمر الذي ينعقد في مقرها في الساعة العاشرة صباحا قبل سبعة أيام من تاريخ الغلق المبين أدناه وكذلك حضور إجراءات فتح العطاءات في الساعة التاسعة صباحا لليوم الذي يلي تاريخ الغلق المذكور.

– يهمل أي عطاء غير مستوفي للشروط أعلاه.

رقم المناقصة	موضوعها	تاريخ الغلق
٢/م/ ب ن م/٢٠١١ (الإعلان الأول)	تجهيز (بلوك خشب، كاربد (pvc) نوع (LG) كوري الأصلي (وحديد زاوية المنيوم)	نهاية الدوام الرسمي ليوم الأحد المصادف ٢٠١١/٣/١٣
٣/م/ ب ن م/٢٠١١ (الإعلان الأول)	تجهيز (مقاطع حديد وأنابيب مختلفة القياسات) ومن مناشئ عالمية معتمدة	
٤/م/ ب ن م/٢٠١١ (الإعلان الأول)	تجهيز(سندويج بنل فوم سمك ٧٥ ملم) منشأ إماراتي أو كويتي	
٥/م/ ب ن م/٢٠١١ (الإعلان الأول)	تجهيز ونصب أجهزة تكييف منفصلة (سبلت) ٢ طن جداري نوع باناسونيك او كونكا	

شركة ابن ماجد العامة
عبد المطلب مطرود فيصل
المدير العام ورئيس مجلس الإدارة
٢٠١١/٢/٢٠